قلب بغداد الشائخ

احمد سعداوي

حتى العام 2003 كانت غالبية السيارات في شوارع بغداد قديمة وقليلة، وفي مرّة توقّف شابٌّ بسيارة حديثة نسبياً وحيًا صاحبي الذي يرافقني. كانا زملاء دراسة في الجامعة على ما يبدو. عرض علينا أن يُوصلنا إلى أي مكان نرغب. وخلال الطريق، أوضح لنا أنه ليس ذاهباً إلى مكان محدّد. إنه يشعر بالضجر أحياناً، فيتجوّل بسيارته في شوارع بغداد من أجل الترويح عن النفس.

لو أخبرتَ اليوم شابّاً عراقياً يملك سيّارة بأنه يمكنه أن يخرج إلى شوارع بغداد للترويح عن النفس لأطلق ضحكة مجلجلة، فهذه الشوارع صارت مصدراً أساسياً للتوتّر والإزعاج بسبب الزحام الدائم، ليس اليوم، وإنما منذ أكثر من عقد، وربما الفرق أنّ المشكلة صارت مضاعفة وخانقة أكثر. كانت أكثر منطقة مزعجة بالنسبة لي، في النصف الثاني من التسعينيات، في طريقي من بيتي في شرقيّ العاصمة حتى منطقة الباب المعظم، هي استدارة ساحة الجامعة المستنصرية، أو ما يعرف شعبياً بـ «ساحة المَوّال». لأنها المنطقة الوحيدة خلال الطريق التي تتباطأ فيها السيارات، بسبب الزحم القادم من عدّة شوارع باتجاهها. كانت السيارات تتباطأ ولا تتوقّف. أما اليوم فبالإمكان أن تتوقّع توقّف السيارة التي تستقلّها لعدّة ساعات بسبب الزحام. سبب الزحام معروف: كثرة السيّارات في الشارع، وتهالك البنية التحتية للطرق والجسور والأنفاق التي وُضعت المخطّطات الأساسية لأغلبها في منتصف عقد الثمانينيات، وكانت مناسبة لعدد أقل بكثير من سيارات وقتنا الحالي. أثناء عملي الصحافي، قبل أكثر من عقد، أجابني مدير المرور العامة ببغداد بأن «السياسة» تتدخّل في عمل المرور والضوابط والقوانين الحاكمة لعمل هذه المؤسسة الحيوية. فدخول السيارات يجري بسبب صفقات تجارية لصالح طرف سياسي معيّن. ولهذا فإن أعداد السيّارات تُغَيّر فوق القانون.

تقوم الحكومة الحالية بعدة مشاريع لفكّ الاختناقات، وبناء «مجسّرات» تعبر فوق التقاطعات المزدحمة، ولكن ردود فعل المواطنين تقلّل من أهمية هذه المشاريع التي تعمل عمل الماكياج لشيخوخة مزمنة للشوارع في بغداد. في الوقت نفسه تطلب الحكومة من أحد السياسيين البارزين أن يفتح شوارع حوّلها هذا السياسي إلى مسار خاص لسياراته، من أجل خدمة آلاف الموظفين والطلبة. ويقطع سياسيون آخرون شوارع فرعية بالكامل تأميناً لمقرّ حزبيّ أو بيت تابع لهم. المشكلة العميقة لا يريد أحدٌ أن يمسّها، وقد تحدّث الخبراء عنها مراراً: يجب أن يعاد النظر في المخطط العمراني لمدينة بغداد بشكل جذري. لقد كانت منطقتا الأعظمية والكاظمية، مع مطلع القرن العشرين عند الأطراف البعيدة لبغداد، وكان يجري الحديث بشكل معتاد عن «بغداد والكاظمية» باعتبارهما منطقتين متمايزتين، ولكن الأعظمية والكاظمية الآن في قلب بغداد.

هناك توسّع هائل للأحياء العشوائية، وهناك شطر للبيوت الكبيرة إلى بيوت أصغر. كثافة سكانية كبيرة، وضغط على الخدمات الأساسية، وتركّز للنشاطات الصناعية والتجارية ومقار الدوائر الحكومية والجامعات في قلب بغداد. والأسوأ، هو إشغال المنطقة الخضراء المحصنة ومقارّ الأحزاب عند المفاصل المهمّة في جغرافيا العاصمة، والأفضل بدل الحلول الترقيعية، هو بناء منطقة خضراء جديدة عند أطراف العاصمة، قريبة من مطار بغداد. وإنشاء مجمعات سكنية بخدمات كاملة عند أطراف بغداد أيضاً، في تكرار لتجربة مجمّع «بسمايا» السكني، وهي تجربة ناجحة. لكن الذي يحدث (وأيضاً بسبب تدخّل السياسة) أن المجمعات السكنية الحديثة التي لا يقوى المواطن العادي على شراء عقار فيها، تقام في قلب العاصمة أيضاً. وفي القلب أيضاً تقام «الولات» ومراكز التسوّق. في المحصلة، إنّ التخريب المتعمّد لما تبقى من المخطّط الأساسي لمدينة بغداد يجري خارج سلطة الدولة والحكومة، ورغماً عنها، وتبقى الحلول الترقيعية هي أقصى ما تستطيع أن تفعله.

لحظة السكون العربية المرعبة

غازي دحمان

لا صوت يعلو على صوت الصمت والسكون في العالم العربي، لا إبادة غزّة ولا حرب الغلاء وحروب تهشيم الطبقات المتوسطة والتنكيل بالطبقات الفقيرة، أو إلغاء أي تفكير عام وإخراجه نهائياً من دائرة الاحتمال، على اعتبار أنه ضربٌ من الجنون وعمل غير منطقي ولا عقلاني، بالإضافة إلى عدم جدواه، فهو يعني بالتطبيق الفعلي انتحاراً لما ينطوي عليه من مخالفة للسائد وللمكوّنات التي توفّرها اللحظة.

تدبير الأمور أيضاً يعني تعلّم تقنيات معينة واختراع أدوات جديدة ومن خارج الصندوق، نظراً إلى ندرة الفرص والتنافس الشديد على الحصول عليها والاستمتاع بميزاتها، وتدبير الأمور في النهاية راحة للحاكم وانكفاء للشعب عن ممارسة السياسة، ما دامت السياسة لا يأتي من ورائها غير المعتقلات والتعذيب والتغييب في السجون والاضطهاد والتضييق الاقتصادي.

السكون العربي الحالي من أشكال السرطان الذي يدمّر مستقبل الشعوب العربية، حالة الإغراء التي ينطوي عليها والمتمثّلة بالسلامة، تخيّلي في طيّاتها مخاطر لا تعدّ ولا تُحصى، فالمكاسب المتحقّقة التي غالبا ما يجري احتسابها في الحفاظ على الحياة مثل الموت والعيش بحرّية بدل التعفّن في السجون، تصبّ، في المقابل، في رصيد الأنظمة الحاكمة، في إطالة بقائها واستمرارها في سياسات التخريب والتدمير والاستفراد بالسلطة، وتخصم من أسهم شعوبٍ بناء مستقبلها وتأسيس حياةٍ كريمة ومريحة. ليس الهدف من هذه المقارنة الدعوة إلى مواجهة انتحارية مع قوى الحكم المتنمّرة في العالم العربي، بقدر ما هي دعوة إلى نخب هذه الشعوب رفض الهزيمة والبحث عن استراتيجيات لتغيير هذه الأوضاع التي لم تعد الشعوب قادرة على تحمّلها، بل تنطوي على مخاطر مؤكّدة على مستقبل الأجيال الصاعدة، في ظل انهيار مؤسّسات الدول وضياع ثرواتها، فلا الهروب إلى الخارج حلّ، ولا استراتيجيات تدبير الحال والتكيف مع الواقع، مهما كانت طبيعته، حلّ قابلٌ للدوام والتعايش معه.

(كاتب فلسطيني في سورية)

الإصلاح ومدوّنة الأُسرة وفقه الواقع

عبد الحميد اجماهيري

احترمت الهيئة المكلّفة في المغرب بمراجعة مدوّنة الأسرة، الآجال المعلنة من الملك محمد السادس، وقدّمت إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش مقترحاتها قصد رفعها إلى الملك. وطوال المدة الفاصلة بين تشكيل اللجنة في الشهر الماضي (مارس/ آذار)، والإعلان عن انتهاء مهمّتها، تزاوج الانتظار بالفعل، ورافق أحدهما الآخر، من خلال توقّعات المواطنات والمواطنين، من جهة، والاستماع إلى كل تيارات المجتمع وأطره وهيئاته، من جهة ثانية. وفي مجالات الإصلاح يحسُن أن تنتظر الشعوب، وهو خير من أن تحسم تلك الإصلاحات لفائدة اليأس.

كان العاهل المغربي قد أعطى لهذه اللجنة مدة ستة أشهر لإجراء كل المشاورات، ثم صياغة المقترحات التي ارتئت أنّها تشكل نقاط تقاطع واسعة بين المساهمين في النقاش العمومي، والاستشارات المعمّقة، بكل الأشكال والصيغ، المباشرة وغير المباشرة. ولعلّ اللحظة غير مسبوقة، إذ إنّ الذي تسلّم المقترحات هو رئيس الحكومة، باعتباره ممثل القوة الانتخابية، وهو غير رئيس اللجنة المعيّن من الملك، كما في السابق، وهو تحوّل لا يقف عند البعد التواصلي، بل يتعدّاه إلى استحضار التمثيلية الوطنية في هذا الباب. في السابق، كان الملك يتوصل إلى خلاصات الأشغال من رئيس اللجنة التي عيّنها الملك، فيبدو الأمر امتداداً للسلطة الملكية، في حين تبقى جميع المكونات الأخرى، بما فيها الحكومة، مجرّد قوة اقتراحية استشارية، تصنع في النهاية رقعة التوافقات الممكنة، وتأخذ بالاعتبار في تجاوز أي استعداد ممكن. وهو أسلوب جرى تفعيله في قضايا كثيرة ذات الحساسية التي تهم المجتمع، كما حصل في قضية الجهوية، وفي تعميق النظر في النموذج التنموي الجديد وفي قضايا الدستور منذ عقد. صحيحٌ أنّ التعديل الحالي، بما هو تعديل داخل تعديل سابق، لن يتطلب كثيراً من التمارين في التوازنات واجتراح التسويات، ولكن مع ذلك، وبالنظر إلى ما رافقه من تدافع، يبدو أنّ أفق الانتظار يختلف بين مكوّنات المجتمع، التي ستحتكم في النهاية إلى القرار الملكي. ولهذا، فإنّ الخطوة الموالية لتسليم العمل المطلوب عرضه على النظر الملكي، ثم اتباع المسطرة التشريعية داخل البرلمان، كما في الإصلاحات السابقة. وهنا تكون مأسسة الحوار، من خلال المؤسسة التشريعية ضرورة لتأطيره ولتحديد إسقاطات الإصلاحات على النصوص والواقع معاً. في الجانب آخر، عملت اللجنة، وفق شاورتهم في الأمر على قاعدة أنّ الأمر يتعلق بتعديلات محددة المجال، و بوعي مسبق بأنّها لنْ تغيّر من قاعدة المرتكزات التي تم تحديدها في التعديل الأول منذ عشرين سنة، وأنّ التعديلات الجديدة محكومة بفقه الواقع وما فرضه من نواقص وهنات هي من صميم المعيش اليومي، الذي يقلّص من كرامة النساء، ويعطّل دور الأسرة ناظماً مركزياً في تحديد التماسك المجتمعي، ويعلّق مقاصد الشريعة في هذا الباب.

ولعلّ تأصيل النظر والعمل معاً، محكومان بالفصل 19 من الدستور المغربي كما توافقت عليه مكونات الأمة. وهو فصل ينصّ على: «يتمتّع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمي يز». ما نستشفّه من هذا التذكير أنّ هناك ما هو في حكم المتوافق عليه بل مما تاخر المغرب في تنزيله، كما هو حال استكمال الهندسة الدستورية ذات الصلة والواردة في الفصل المتحدث عنه أعلاه. ويعتقد كاتب هذه السطور أن هذا الأمر ينتظر فقط تشكيلة الهيئة المنصوص عليها دستورياً. ولعلّ الإعلان عنه، سيستتبع مسطرة النظر الملكي، التي ستنظر، من زاويتي إمارة المؤمنين ورئاسة الدولة، إلى ما تقدّمت به اللجنة ومدى توافقها مع إرادة الإصلاح من جهة، والحفاظ على ثوابت الأمة؛ حلالها وحرامها، من جهة ثانية. ولعلّ دُستورة المساواة كما هو في الفصل 19 قد أصّل مغربياً لإصلاح بعيد المدى في أفقه وبسقف عالٍ في الواقع، سيمسّ القضاء والعقلية الذكورية فيه حتى لا يخضع تصريفه في كل مرحلة من المراحل لموازين القوى بين التأويليتين: المساواتي والمحافظ. وقد يحتمي هذا الأخير «منطوق عتمة» في الدستور، أكثر ما ينفتح الطرف الآخر على مساحات أخرى ترد في مضمر إيحاءاته. فكما أي قنابل محتملة في هذا الباب، كما أنّ الملك أمير المؤمنين هو نفسه ضمانة في إعمال «العقل والنقل» بما يخدم الدين والتديّن، والمتديّنات والمتديّنين، والدفع بأنّه من دون خدمتهن وخدمتهم لا يكون هناك معنى للتدين. لا شك أنّ موازين قوة سياسية ودينية تتفاعل في ديناميةٍ هذا الإصلاح، ولعلّ من حسناته أنّها لم تعد قادرة على كبح التحوّلات الرزينة والضرورية لتغيير الواقع المعيب في أحوال الأسرة المغربية.

(كاتب مغربي)

> الاجتهاد العام والنصوص والقوانين تتحرك في مجال دلالي محكوم بمعادلات «مجتمع يؤمن بإجماع افراده باولوية الدين على القانون»

هل ينتصر جيش الاحتلال في غزّة؟

احمد الجندي

تشير مواقف القيادة الإسرائيلية إلى أنّ رؤيتها إلى ترتيبات ما بعد الحرب على غزّة أصبحت متوافقة تماماً مع رؤية أحزاب أقصى اليمين التي يعبّر عنها حزبا الصهيونية الدينية، وعوتسماه يهوديت. ولم نعُد نرصد، في هذا الشأن، أي اختلاف بين حزب الليكود العلماني وحزبي بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، فالرفض الدائم الذي يبديه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لمناقشة ترتيبات اليوم التالي للحرب، ورفضه ما عبّر عنه مراراً بأن تكون غزّة «حماسستان» و«فتحستان»، تعني أن رؤيته أصبحت هي نفسها رؤية قوى أقصى اليمين.

لا يبتعد ما يفكّر فيه هذا الفريق كثيراً عن فحوى المقال الذي نشرته «ماكور ريشون»، في 26 الشهر الماضي (مارس/ آذار) للكاتب منشيه ايفز، وهو أحد كتّاب الصحيفة المحسوبة على التيار الديني القومي، والصهيونية الدينية. ويرى أيفز أنّ تحقيق الانتصار المطلق في الحرب الحالية لن يحدث حينما ترى إسرائيل أنّها انتصرت، بل عندما يعرف «العدو» أنّه قد هزم فعلياً، فقد عانت إسرائيل، في حروبها السابقة ضد الفصائل الفلسطينية في غزّة، من عدم فهمها لهذه الطبيعة الفلسطينية التي لا تُقرّ بالهزيمة، وعلى إسرائيل أن تفهم أنّ البنية النفسية للمقاومة تختلف تماماً عما يمتلكه الإسرائيليون، فإخضاع «العدو» بهذه الطريقة لن يحدث، «ويجب ألّا ينتظر أحد استسلام إسلاميين قمّة طموحهم هي الوصول إلى الآخرة، فلا يمكن أن تهزم شهيداً بأن تحقق له ما يتمناه». ويقدم أيفز طريقاً بديلاً لإيقاع الهزيمة بالفصائل الفلسطينية، بأن تخسر تلك الفصائل الأرض، وأن تستولي إسرائيل على جزء من أراضي القطاع بشكل دائم، فالأرض عند العربي مثل العرض، وهي أغلى من الروح. كما أن الهزيمة تحدُث أيضاً إذا فقد أهل غزّة ما كان لديهم من حكم ذاتي، وإذا أصبح من يحكم غزّة خاضعاً للسلطات الإسرائيلية، وبحسب هذه الرؤية، فلا حاجة مطلقاً لأن تنشغل إسرائيل بالأوضاع المعيشية لسكّان القطاع.

وسواء كانت رؤية نتنياهو لتصوّرات ما بعد الحرب اتساقاً مع مواقف سموتريتش أو بن غفير أو خوفاً من انسحابهما من الحكومة، فهذا لن يغيّر من الأمر شيئاً، لكنه مرهونٌ أولاً بأن يحقّق الكيان الصهيوني انتصاراً مطلقاً لا يكفّ نتنياهو الحديث عنه، وهو انتصارٌ لا يلوح في الأفق، رغم قرب دخول الحرب شهرها السابع. في هذا السياق، نشر معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، في الأيام الماضية، تقدير موقف للحرب في غزّة قدّم فيه عرضاً موسعاً شمل إحصائيات عديدة لما قامت به إسرائيل، وما تعرّضت له فلسطين وفي الجبهات الأخرى المختلفة، وعن حجم المساعدات التي تلقّاها الكيان الصهيوني، وأعداد القتلى والأسرى، وتقارير اقتصادية... إلخ. إضافة إلى عدة استطلاعات للرأي أجريت من أول أحداث «طوفان الأقصى» حتى 10 الشهر الماضي (مارس/ آذار). وما يهمنا هنا الإشارة إلى استطلاعات ذات دلالة مهمة للإجابة عن السؤال موضوع المقال.

اهتم أحد هذه الاستطلاعات بالإجابة عن السؤال: «في رأيك، هل ينتصر الجيش في الحرب في غزّة أم لا؟»، وكشف عن منحنى يظهر تراجع ثقة الجمهور الصهيوني في إمكانية الانتصار، وزيادة الشكّ كلما طال أمد الحرب. ففي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كانت نسبة المعتقدين بالانتصار 92%، ثم تراجعت تدريجيا مع ارتفاعات محدودة أحياناً، لكن ما يهم أنّها في المؤشرات الأربعة الأخيرة: في 10 و17 ديسمبر/كانون الأول، و4 فبراير/شباط، و10 مارس/آذار، ظلّت تتراجع بشكل دائم، وإن كان تراجعاً بسيطاً، لكنه كان مستمرّاً. وهكذا، بدأ المنحنى من نسبة ثقة تصل إلى 92% في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وانحدر إلى 75% في الأخير. وكان طبيعياً في ظل ذلك أن ترتفع نسبة من يعتقدون أن الجيش لن ينتصر، والتي كانت 4% في أكتوبر، ووصلت إلى 13 و12% في فبراير/ شباط ومارس/ آذار.

ويضاف إلى ذلك زيادة نسبة المتشكّكين الذين لا يملكون إجابة عن السؤال، فكانت 4% في أكتوبر، ووصلت إلى 13% في الأخير. ما يعنيه ذلك، أنّ طول أمد الحرب، رغم صعوبته الشديدة على مواطني غزّة، ليس في صالح الكيان الصهيوني.

كان الأمر أكثر وضوحاً حينما تعلّق الأمر بالسؤال: «في رأيك، هل تتحقق أهداف الحرب في غزّة؟». ومع الأخذ بالاعتبار أنّ تقدير الموقف لم يذكر سوى هدف واحد، وهو تدمير «حماس» في غزّة، فإنّ الإجابة عن السؤال تكشف أنّ من يعتقدون في قدرة إسرائيل على تحقيق كامل أهداف الحرب محدودون للغاية، مع تراجع وتراجع مستمرّين. فكانت النسبة 12% في أكتوبر، ثم تراجعت في نوفمبر/تشرين الثاني بين 20 و19 و13%، ثم تراوحت بين 12 و11% في ديسمبر، واستقرت عند 10 في فبراير ومارس، واعتقدت النسبة الأكبر أنّ إسرائيل ستحقق أغلب الأهداف وليس كلها، مع ملاحظة التراجع المستمر لمؤيدي هذا الاحتمال في الشهرين الأخيرين: 57% في نوفمبر، 45% في مارس. أما الملاحظة المهمة هنا فتتعلق بنسبة من اعتقدوا عدم تحقيق إسرائيل أي أهداف من الحرب مطلقاً، أو تحقيق النذر اليسير منها فحسب، فقد بدأت بنسبة 29% في أكتوبر، وارتفعت لتستقرّ عند 36% في فبراير ومارس، وينسجم ذلك كله مع استطلاع ثالث حول مدى الثقة في رئيس الأركان الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، ومع ملاحظة تدنّي مستوى الثقة فيه طوال الوقت، فإنّها ظلت تتراجع باستمرار منذ ديسمبر الماضي، لتصل إلى 63% في مارس الماضي.

وتفيد الإحصاءات بأنّ الإسرائيليين خلال الحرب التي شارفت على إنهاء شهرها السادس اضطروا للنزول إلى الملاجئ أكثر من 11 ألف مرة، وأنّ حوالي 700 منطقة، بين مدينة أو قرية أو مستوطنة، تعرّضت لصواريخ المقاومة انطلاقاً من غزّة أو جنوب لبنان، لتشمل كل أنحاء فلسطين المحتلة تقريباً. كذلك فإنّ العمليات التي تنفذها المقاومة خلال الأيام الأخيرة في شمال القطاع غزّة، بما فيها منطقة مستشفى الشفاء، تكشف عدم دقة بيانات الجيش الإسرائيلي المضطر على ما يبدو لتقديم بيانات يومية لصناعة صورة إنجاز على الأرض، وهي بيانات لا تخلو من مبالغة واضحة في أرقام كثيرة يعلنها، وتحديداً فيما يخصّ عدد شهداء المقاومة الذين تمكّن من قتلهم، أو عدد الأسرى لديه منهم. من ذلك، مثلاً، أنّ المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي أعلن في 25 مارس/ آذار عن قتل 170 فرداً من مقاتلي المقاومة حول مستشفى الشفاء في يوم واحد، رغم ما يعرفه الجميع من أنّ الغالبية العظمى من الرقم المعلن هي من المدنيين. وقد اعتادت إسرائيل منذ بدء الحرب إحصاء أكثر الشهداء المدنيين في غزّة بين المقاومين لتبرير حجم الجرائم والإبادة التي تقوم بها، ما يدفع للتشكيك أصلاً في ادّعائها قتل 13 ألفاً من المقاتلين في غزّة، أعلن عنها تقدير الموقف المشار إليه.

وعلى الرغم مما يعلنه الجيش الإسرائيلي بشكل منتظم عن تدميره لقدرات «حماس» في أكثر مناطق قطاع غزّة، فإنّ ما يتسرب من تقارير يشير إلى غير ذلك. فطبقاً لأحدها، نشرته صحيفة غلوبس الإسرائيلية، في 21 مارس، نقلاً عن «وول ستريت جورنال»، يؤكد منتقدو نتنياهو في الولايات المتحدة، وفي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وفي مجلس وزراء الحرب الصهيوني، أنّ «حماس» ما زالت تتمتع بالقدرة على أن تكون هي من يملأ الفراغ من جديد بعد نهاية الحرب. ذلك كله رغم حجم المساعدات العسكرية والمالية والاستخبارية التي قدمتها واشنطن للاحتلال، والذي وصل حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي لأكثر من عشرة آلاف طنّ من الأسلحة، نُقلت إلى الكيان عبر أكثر من 244 رحلة لطائرات الشحن العسكري، تضمّنت أكثر من 23 ألف صاروخ موجه، وأكثر من 16 ألف قنبلة ثقيلة. إلى جانب مليارات الدولارات من المساعدات المالية، يضاف إلى ذلك ما قدمته الدول الأوروبية وغيرها، فضلاً عما تملكه إسرائيل نفسها.

ما تعانيه إسرائيل لا يقتصر على غزّة وحدها، فالزيادة الكبيرة في العمليات التي ينفذها الفلسطينيون في مناطق الضفة الغربية ضدّ المستوطنين الإسرائيليين تمثل مصدر قلق كبير، إذ وصل عدد العمليات، منذ بداية «طوفان الأقصى» وحتى نهاية فبراير، إلى 2053 هجوماً، أي ما يقارب 500 هجوم كل شهر تقريباً، حسب تقدير الموقف المشار إليه، وهو ثمن آخر تدفعه إسرائيل يجب أن يوضع في الحسبان، وإن تضاف إليه تأثيرات ما يقوم به حزب الله والحوثيون عسكرياً وتجارياً، ويعزّز ذلك كله الرفض العالمي المتزايد لإسرائيل. ما سبق يشير إلى أنّ إسرائيل أيضاً، تعيش أزمة كبيرة تعكسها اختلافات السياسيين ونزاعاتهم المعلنة، وتفكّك أضحى وشيكاً لحكومة الحرب، بدءاً باستقالة جدعون ساعر، ولن تكون آخرها، وتعكسها كذلك تلك الثقة المتراجعة في النصر كلما طال أمد الحرب، وتأخّر الحسم العسكري أمام صمود المقاومة وتضحيات لا حدود لها يقدمها أهل غزّة.

(كاتب مصري في إسطنبول)

> تعيش إسرائيل أزمة كبيرة تعكسها اختلافات السياسيين ونزاعاتهم المعلنة، وتفكّك أضحى وشيكاً لحكومة الحرب

كاريكاتير عماد حجاج

الأردن على صفيح ملتهب

مراد بطل الشيشاني

مشاهد فيديو لمتظاهرين ومتظاهرات يشتبكون لفظياً مع أفراد الأمن الأردني، وأخرى لهتافات تلمس موقف الأردن الرسمي من الحرب على غزّة، كما أخبار عن اعتقالات ناشطين وصحافيين، تترافق مع تزايد زخم التظاهرات المؤيّدة لغزّة، في عمّان ومدن أخرى، وتُظهر حالة الاصطفاف في الشارع الأردني. ذلك كلّه، يُنبئ للعيان أجواء من التوتر تقدّم إشارات مقلقة في المجتمع الأردني، ولا يمكن قراءته بمعزلٍ عن التحولات التي فرضها هجوم «حماس» في 7 أكتوبر، وما تبعه من حرب وحشية إسرائيلية، يأصفانها كافّة، من تدمير، وتجويع، واجتثاث.

شهد الأردن مشاعر تضامن عالية مستحقّة في بداية الحرب، وكان زائر عمّان والمدن الأخرى يلاحظ كمّ المشاعر تلك من خلال حملات المقاطعة لأي بضائع لها ارتباط بإسرائيل، والحرص على التعبير عن التضامن مع القطاع وأهله، في تظاهرات دوريّة، ولم يسمح الاحتقان لأي صوت بأن يعلو على صوت «المقاومة»، وانتشرت صور الناطق باسم كتائب عز الدين القسام، أبو عبيدة، وعباراته، من قبيل «النقطة صفر»، «وإنه لجهاد نصر أو استشهاد»، وظهر السهم الأحمر المُصوّب إلى أهداف جيش الاحتلال، كما في تسجيلات «القسّام»، في ملصقات على زجاج وأطراف السيارات، وحافظات الموبايل. وغيرها. وبعد أسابيع من استمرار المقتلة الإسرائيلية، خفّ الاحتقان في محاولة للفهم واستيعاب حجم المأساة، قبل استعادة التظاهرات زخمها، ليعود معها الاحتقان ويبرز، هذه المرة، بين المتظاهرين والأجهزة الأمنية.

في المقابل، كان الموقف الرسمي الأردني ناقداً حادّاً للهجمات الإسرائيلية، وتمثّل ذلك في تصريحات المسؤولين الأردنيين، بداية من رأس الهرم السياسي، وصولاً إلى المخوّلين بالتصريح.

لكن السؤال: ماذا تغيّر؟ ولماذا عادت التظاهرات بشكلها المحتقن؟ وما سبب الاحتقان إن كانت المواقف الرسمية وانبثاقاتهم لأهلها في الشهر الفضيل، وقبله، ولم تكن موضع خلاف أساساً، إذاً فالعلّة بنيوية.

إضافة إلى ذلك العامل البنيوي في المجتمع، فهناك العامل الإقليمي، بوجود دول قلقة من أي بروز للإسلاميين في الشارع، وتعتقد أن السلطات في الأردن لم تفعل ما فيه الكفاية للجمهم، رغم جولات من الصدام القانوني، والأمني بين الطرفين، فالإسلاميون ما زالوا قادرين على التحشيد في الشارع، أكثر من أي جهة سياسية أخرى في الأردن، وهم الآن في مرحلة مد شعبي عالٍ في الشارع الأردني بفعل أحداث غزّة، وبالتالي، ورقة لا يمكن تجاهلها، لكنها مرّة أخرى تثير مخاوف في الداخل، ولدى أطراف إقليمية، تجعل من خيارات مطبخ القرار السياسي الأردني صعبة، لإبقاء التوازن بين المعادلة الداخلية والخارجية، ولعل دفع الكرة إلى الأمام وفتح النقاش العام عن الهوية الوطنية قد يكون الخيار الأمثل والأصعب حالياً، وهو لا ينفصل عما يجري في غزّة واقعاً، وإلى ما ستؤول إليه الحرب فيها، التي تُبقي نذر الأزمة قائمة في كل مكان في الشرق الأوسط، وعمّان في القلب من الإقليم بطبيعة الحال.

(إعلامي أردني في لندن)

> كان الموقف الرسمي الأردني ناقداً حادّاً للهجمات الإسرائيلية وتمثّل ذلك في تصريحات المسؤولين

عشر خسارات إسرائيلية غير منظورة

عيسى الشعيبي

بعد انقضاء ستة أشهر من زمن حرب الإبادة على غزّة، وانجلاء، كثير من جوانب الموقف الراهن، سيما الفشل السياسي والعسكري لهذه العملية الانتقامية المجنونة، لم يعد السؤال مبكّراً ما إذا ربحت دولة الاحتلال حربها المجنونة هذه أم لا، وإنما ما مدى الخسائر التي تكبّدتها ولم يعد من الممكن جبرها، خاصةً بعد أن تراكمت مؤشّرات هزيمةٍ استراتيجيةٍ منكرةٍ على الأرض، وتفاعلت مُخرَجاتها في حيّز الوعي، هزيمة لن تتمكّن عمليات الدمار ومقتلة الأطفال والنساء من محوها، حتى وإن جازف الاحتلال بدخول رفح، متوهماً أنّ بانتظاره في المدينة المكتظّة منصّةً للتتويج باللقب، ونيل الميدالية الذهبية.

سندع جانباً الخسائر المنظورة الثقيلة التي مُنيت بها قوات الاحتلال، إلى أن تضع هذه الحرب أوزارها، ويُماط اللثام عن كلفتها البشرية والتسليحية المُتَستِّر عليها، كما سنصرف النظر أيضاً عما يجري ضخّه من تسريبات استخباراتية مضلّلة، وقصص ملفّقة حول «الإنجازات الباهرة» والمكاسب التكتيكية المزعومة لجيش مولع بالحرب على المستشفيات والصحافيين، وذلك كلّه من أجل تكثيف الضوء على ما نراه/ي لنا من خسائرَ غير منظورةٍ، تحقّقت غداة حرب 7 أكتوبر المجيد. تلك الحرب التي بدأت وانتهت في اليوم نفسه، وعادلت حرب الأيام الستة.

ومع أن هناك كثرة من مفقودات تقع في باب الخسائر غير المنظورة، يضيق المقام بحصرها، إلا أن الحديث هنا سيقتصر على أهم عشر منها، لعل أولها خسارة دور الضحية الأبدية، التي احتكرتها دولة الاحتلال لنفسها، واستثمرت فيها بكفاءة، إلى أن سقط القناع عن القناع خلال حرب الإبادة، وانجلى وجه دولة مجرمة تقترف ما لم يُقترف مثله في أي زمان أو مكان. وثانيها، خسارة سرديّة المظلومية، التي بناها الاحتلال بأكاذيبه عما وقع يوم 7 أكتوبر، وقد انهارت بسرعة، ليس بفضل حسن أداء إعلامي فقط، وإنما أيضاً بفعل حرب الإبادة والتجويع والتدمير المنهجي الشامل.

الخسارة الثالثة ماثلة في هذه الهستيريا الضاربة في العقل الجمعي، الصادرة عن مجتمع فقد صوابه وثقته بنفسه، وبجيشه وبدولته وبحلفائه، واستشاط في كراهية الغير من دون استثناء، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية و«الصليب الأحمر» و«أونروا» ومحكمة العدل الدولية و«أطباء بلا حدود»، وشبكات التلفزيون وحقوق الإنسان، إذ صنّف هؤلاء، وغيرهم، متعاونين مع الإرهاب ومعادين للسامية، وهذه الفرية تحديداً سقطت مع الساقطات، بل ويمكن إدراجها رابعة في قائمة الخسارات غير المنظورة.

الخامسة، خسارة الصورة التي كانت عليها قبل «طوفان الأقصى»، دولة فتية قوية مزدهرة مُهابة، وواحة ديمقراطية في صحراء الشرق العربي، لتبدو اليوم، بعد ستة أشهر من الفشل، دولةً ثيوقراطيةً فاجرةً منهكةً مذعورةً منبوذةً مصدومةً، تُقوّض نفسَها بنفسها.

الخسارة السابعة، خسارة مركزيتها الإقليمية ودورها الوظيفي، قاعدةً غربيةً وحاملةً طائرات أميركية لا تغرق، وإذا بها تتحول بعد حرب 7 أكتوبر، من ذخرٍ استراتيجي للغرب إلى عالة وعبء، تُقبل عليه، دولةً صغيرةً ضعيفةً مرذولةً، تحتاج إلى الأساطيل وإمدادات السلاح والحماية. الخسارة الثامنة هي هذا الحسّ المتفاقم بدنو أجل خراب الهيكل الثالث، وهذا الخوف المستشري، بلعنة الثمانين من العمر، فيما تبدو الخسارة التاسعة جليةً في انتهاء عصر الدولة فوق القانون، والإفلات من العقاب، ومنع المساءلة.

الخسارة العاشرة، وليست الأخيرة ماثلة في جملة من الخسارات غير المنظورة، تبدأ من الخسارة الأخلاقية، وهذه لا تحتاج تأكيداً، إلى جانب خسارة الرأي العام في الغرب، وهو أحد أهم مصادر قوتها السياسية، فضلاً عن فقدان الجاذبية والأفضلية، بالنسبة للمهاجرين والمستثمرين وذوي الجنسيات المزدوجة، بل التحوّل إلى قوة طاردة، كما تشمل القائمة الطويلة خسارة المعركة الإعلامية (إعلام كاذب وناطق عسكري كذّاب) ناهيك عن الهبوط إلى الدرك الأسفل، وخسارة السمعة، وتسعير كراهية الأمم لدولة التمييز العنصري والفاشية.

حفل «تنصيب» دار الإفتاء المصرية

محمد طلبة رضوان

«يجوز إخراج زكاة الفطر نقوداً، الحد الأدنى 35 جنيهاً، ومن زاد فهو خير له»، هكذا كتب متخصّص ما في المعارف الشرعية على صفحة دار الإفتاء المصرية، ليتفاعل آلاف المتابعين بـ«لايكات» مؤيّدة، أو تعليقات من شباب، أغلبهم صغار السن، تدعو على دار الإفتاء، وتسبّ القائمين عليها، وتصحّح مفاهيمهم، وتردّهم إلى «الدين الصحيح»، الذي لا يجيز إخراج زكاة الفطر نقوداً، إنما طعاماً، كما جاء في بعض الأحاديث.

ثمّة خلافات فقهية موسمية تتكرّر في موعد سنوي محدّد، بالشكل نفسه، والمحتوى نفسه، ثم بالنتيجة نفسها، من دون أي تغيير، كأنها طقس، أو فولكلور شعبي، مثل فوانيس رمضان وعصائر التمر هندي والعرقسوس. والخلاف حول كيفية إخراج زكاة الفطر قديم، ويمكنك، بسهولة، ومن دون الحاجة إلى «مُفتين» معاصرين أن تتعرف إلى الرأيين من خلال كتابات الباحثين الذين يتمتعون بالحد الأدنى من النزاهة، في عرض الرأيين وترجيح أحدهما، نُقلت إلى الكيان عبر أكثر من 244 رحلة لطائرات الشحن العسكري، تضمّنت أكثر من 23 ألف صاروخ موجه، وأكثر من 16 ألف قنبلة ثقيلة. إلى جانب مليارات الدولارات من المساعدات المالية، يضاف إلى ذلك ما قدمته الدول الأوروبية وغيرها، فضلاً عما تملكه إسرائيل نفسها.

ما تعانيه إسرائيل لا يقتصر على غزّة وحدها، فالزيادة الكبيرة في العمليات التي ينفذها الفلسطينيون في مناطق الضفة الغربية ضدّ المستوطنين الإسرائيليين تمثل مصدر قلق كبير، إذ وصل عدد العمليات، منذ بداية «طوفان الأقصى» وحتى نهاية فبراير، إلى 2053 هجوماً، أي ما يقارب 500 هجوم كل شهر

الأحزاب الوطنية المقدّمة لإخراج سورية من النفق

عبد الباسط سيدا

مع دخول الثورة السورية عامها الـ 14، واستمرار محنة السوريين في المخيمات الداخلية والخارجية والشتات في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب معاناتهم بصورة عامة بغضّ النظر عن التصنيفات النمطية: معارضة موالاة وما بينهما أو في محاذاتهما، نتيجة تداعي الاقتصاد، وانهيار قيمة الليرة، والارتفاع الحادّ في أسعار كل المواد، إلى جانب استمرار الفساد، وظهور وجوه جديدة من السماسرة المرتبطين عضوياً بسلطات الأمر الواقع امتداداً من دمشق وصولاً إلى ديريك (المالكية)، وإلى إدلب وسائر المناطق الأخرى في الوسط والجنوب. في ظل هذه الأجواء، وبعد أن قطع السوريون الأمل من حدوث اختراق فعلي بإرادة دولية نحو حلّ يرتقي بصورة مقبولة إلى مستويات تضحياتهم وتطلّعاتهم، وبعد كل العذابات التي عانوا منها، وهي عذابات تفوق الوصف، وأصبحت مضرب المثل، إن لم نقل أنها أصبحت ميسماً تُعرف به وضعية شبه ميؤوس منها، تذكّرنا بوضعية الصومال بعد حكم سياد بري 1991، إذ تحوّل البلد إلى جملة مناطق نفوذ، سرعان ما أصبحت مشاريع دول بالقوة، تلبّي أطماع الدول الراغبة في الاستفادة من أهمية الموقع الجيوسياسي للصومال، ومن دون أن تكلّف نفسها بالنفقات التي ينبغي دفعها لقاء حصولها على قواعد عسكرية بموجب عقود رسمية تحدّد ما يحقّ وما لا يحقّ لها.

هكذا هو الحال بالنسبة إلى سورية أيضاً، راهناً في مختلف مناطق النفوذ التي تحوّلت على الصعيد الفعلي إلى مقاطعات وإمارات تهيمن عليها المليشيات والجيوش الوافدة التي تستخدم المليشيات المحلية مرتزقة، شرط ألا تتجاوز دائرة التعليمات والأوامر.

والأنكى من هذا وذاك أن هذه الأخيرة تستقوي على السوريين بالقوى الوافدة المقحمة، وهي القوى التي تتحكّم في الموارد والثروات الوطنية، كما تتحكّم في الزراعة والتجارة، بما في ذلك تجارة الممنوعات بمختلف أصنافها ومنها التجارة بالبشر بجميع الأشكال. والملافت في هذا السياق أن تبادل المنافع بين القوى المتحكّمة بهذه المناطق بألوانها وشعاراتها ومزاعمها المتباينة قد بات ظاهرة مكشوفة يلاحظها السوريون المغلوبون على أمرهم. لقد أثبتت تجربة الـ 13 عاماً، بل تجربة عقود طوال سبقت هذه التجربة عدم ارتقاء الأحزاب الموجودة بصورة عامة إلى مستوى التحديات، وهي الأحزاب التي وضعت لنفسها سقفاً مطلبياً لم تتجاوزه، واقتصر نضالها بصورة عامة على العمل السرّي، وكانت الإنجازات الكبرى التي تتباهى بها تتمثل في وجود عدد من أعضائها في السجن، وصمودهم أمام مختلف أنواع التعذيب. ولكن الظروف قد تغيرت كثيراً، لا سيما بعد انطلاقة الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، ولم يعد النضال السرّي، الذي ربما كان في مرحلة معينة مطلوباً ومشروعاً للمحافظة على الحزب، قادراً على إحداث أي تغييرات مطلوبة. كما أن النضال المطلبي لا يتناسب هو الآخر مع المتغيرات التي كانت بعد انطلاقة الثورة، وهي المتغيرات التي أفضت إلى حد الدعوة إلى إسقاط النظام.

> أثبتت التجربة عدم ارتقاء الأحزاب الموجودة بصورة عامة إلى مستوى التحدّيات، وهي التي وضعت لنفسها سقفاً مطلبياً لم تتجاوزه، واقتصر نضالها بصورة عامة على العمل السرّي

> الاقتصار على النضال المطلبي لم يعد يتناسب مع توجّهات السوريين ونزوعهم نحو الحرية الكاملة، وهذا يستوجب تجاوز نطاق النضال السرّي الكامل

وبناءً على ما تقدّم، تبرز الحاجة إلى ظهور أحزاب سورية جديدة، تستفيد من خبرة الأحزاب التقليدية التي تعاني بصورة عامة من الترهّل على مختلف المستويات، وتضيف إليها الخبرة المكثّفة التي اكتسبها السوريون في أعوام الثورة. والأهم أن تتجاوز هذه الأحزاب التي بدأت تدريجياً تظهر، وستظهر، عقلية النضال المطلبي في مواجهة سلطة متوحشة ارتكبت كل أنواع الجرائم بحق السوريين، وهي «السلطة الأسدية» مستعدّة اعتماداً على داعميها لارتكاب المزيد. فالاقتصار على النضال المطلبي لم يعد يتناسب مع توجهات السوريين ونزوعهم نحو الحرية الكاملة، وهذا الأمر يستوجب تجاوز نطاق النضال السرّي الكامل، لأنّ السوريين يريدون رؤية ممثليه، يعملون في الفضاء العام، في الواقع الميداني، ويخضعون عند الحاجة للمساءلة والمحاسبة. وتجربة بناء الأحزاب الوطنية تظلّ أكثر واقعية وإمكانية من التجارب التي استهدفت بناء التحالفات أو الائتلافات التي تبيّن أنها لم تكن ناضجة كما ينبغي، ولم تتمكّن من القطع مع التوجّهات الأيديولوجية العابرة للحدود الوطنية، سواء القومية أم الدينية بأشكالها المختلفة.

هذا في حين أن تجربة الأحزاب، رغم العثرات أوالإرباكات التي تتعرض لها في بداية الأمر، يمكن لها أن تساهم في تنظم السوريين ضمن أطر تنظيمية، وتساعد على تجاوز سلبيات حالة المعارضين الأفراد بنرجسيتهم المعهودة، الذين يبلغ تضخم الذات ببعضهم إلى درجة يتصوّر الواحد منهم نفسه عندها وكأنه مركز العمل الوطني، والقائد المنتظر المعصوم غير المسبوق. والأحزب المطلوبة سورياً بناء على احتياجات الظروف التي نعيشها راهناً، وتلك التي تنتظرنا مستقبلاً، هي الأحزاب التي تتحرك ضمن المجتمع السوري أفقياً، لتستوعب الأعضاء من سائر المكونات المجتمعية السورية ممن يتوافقون على برنامج يركّز على مسائل بعينها تهمّهم وتجذبهم، ولكن التوجه الوطني العام يظلّ هو البوصلة، وهو التوجّه الذي لا يقيم حاجزاً بين سورية ومحيطها العربي والكردي والسرياني والتركي، والإسلامي والمسيحي... إلخ، ولكن يركّز على الواقع السوري أولاً، ويشدّد على الخطاب الوطني الجامع الذي يطمئن سائر المكونات السوريّة على قاعدة احترام الخصوصيات والاعتراف بالحقوق. ومن دون هذه الأحزاب، سيكون من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، إعادة اللحمة إلى النسيج المجتمعي الوطني الذي هتكته سلطة آل الأسد بسياساتها الكيديّة، وممارساتها المستبدّة الفاسدة، وجرائمها على مدى أكثر من نصف قرن من سيطرتها على مقاليد الحكم في البلاد بقوة السلاح والأجهزة المخابراتية.

والتركيز على الأحزاب الوطنية ليس فحواه المصادرة الكاملة على تشكيل الأحزاب القومية أو الدينية أو منعها، فهذه المسألة إذا ما أُقرّت ستكون ضد النظام الديمقراطي الذي يتطلع إليه السوريون، وقدّموا في سبيل الوصول إليه الكثير من التضحيات، وذلك لثقتهم بأنه النظام الذي يتناسب مع طبيعة مجتمعهم، ونوعية المشكلات التي يعانون منها، مع أخذ خصوصية مجتمعهم بعين الاعتبار. ولكنّ مثل هذه الأحزاب (القومية والدينية) لن تساهم بأي شكل في عملية مد الجسور بين المكونات المجتمعية، خاصة بعد سنوات من التجارب المريرة، والجروح العميقة التي أحدثتها السلطة الأسدية في الجسد الوطني السوري، وهي الجروح التي دفعت بالسوريين نحو التوجّس من شركاء الوطن، وعدم الثقة بهم، والخشية منهم. وحتى تكون الأحزاب المقترحة المطلوبة فاعلة، وذات مصداقية، لا بد أن تجمع بين السوريين في الداخل والخارج، ويركّز كل حزب على الأولويات التي تهم أعضاءه، وذلك ضمن إطار الأولوية الوطنية الكبرى الأوسع التي لا بد أن تكون مرجعية سائر الأحزاب، والمحور الأساس الذي تتمفصل حوله.

ولضمان استقرار الأحزاب المعنية، وإبعادها قدر الإمكان عن الخضّات والانشقاقات المنهكة، عليها أن تحظى بقسط كبير من الانسجام والتوافق الداخليين في ميادين السياسات والتوجهات الفكرية والتنظيمية، وكل ذلك يستوجب متابعة دقيقة، وقدرة متميزة على إدارة الخلافات، واستيعاب الرأي الآخر المختلف، وإمكانية التعايش المشترك رغم تباين المواقف حول النقاط التكتيكية، والمواقف الآنية المتحوّلة ضمن إطار التوجه العام للحزب. وكل ذلك يستوجب المؤهلات الفكرية والتنظيمية والصبر والمتابعة الدؤوبة. كما يستوجب تواصلاً مع الأوساط الشعبية التي يستمدّ منها الحزب قوته وحيويته، ويكون بفضلها قادراً على الفعل والتأثير. ويُشار في هذا المجال إلى أهمية الاستفادة من طاقات سكّان المخيّمات، إلى جانب تعميق الاتصالات مع الداخل، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة المتطورة باستمرار، وضرورة الاستفادة من جهود الشباب السوري في المهاجر، هؤلاء الذين اكتسبوا الخبرات على صعيد الاتصال مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، واكتسبوا المعارف في أرقى الجامعات، وأتقنوا اللغات، وتمكنوا من بناء الجسور مع الدوائر الدبلوماسية والسلطات التشريعية والتنفيذية في مختلف البلدان المؤثرة، وأخذوا فكرة لا بأس بها عن الخطوات الضرورية المطلوبة للوصول إلى مرحلة اتخاذ القرارات.

كل هذه المكتسبات والإمكانيات، وغيرها، يمكنها أن تكون مادّة ثريّة تستفيد منها الأحزاب السورية المطلوبة، وهي الأحزاب التي تستطيع بناء على توجهاتها الوطنية أن تتحرك ضمن الفضاء السياسي العام، وتستعد لمرحلة الاستحقاقات المقبلة، هي المرحلة التي تستوجب تجاوز الهياكل المشلولة القائمة حالياً التي تتمترس فيها المعارضة الرسمية المفروضة التي لا تعبّر عن تطلعات وإرادة السوريين الأحرار، بل تحوّلت إلى عقبة أمام جهود السوريين المناهضين لسلطة آل الأسد، وهي جهود ترنو نحو الاستمرار في خط المطالبة بالتغيير الحقيقي، والانتقال السياسي الفعلي.

13 عاماً والقيامة السورية مستمرة، وستستمر أكثر ما لم تكن هناك خطوات جادّة على طريق جمع الطاقات، وتجاوز الأخطاء والعثرات، بغية الاستعداد لبناء تحالفات وطنية توضع أسسها بصورة سليمة ويعمل السوريون الغيارى على شعبهم وبلدهم على تطويرها، لتكون في خدمة المشروع الوطني السوري الذي لا بد أن يكون بكلّ السوريين، ولكلّ السوريين، ومن دون أي استثناء. من دون ذلك، ستظل سورية ميداناً لتنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية التي ثبت بالبرهان والتجارب المريرة بأنها لا تقيم وزناً يذكر لتضحيات السوريين وتطلعاتهم.

(كاتب سوري)

بورديو وانحرافات الإعلام الفرنسي... تنبؤ أم حقيقة؟

محمد سي بشير

تنبّأ عالم الاجتماع الفرنسي، بيير بورديو، باستحواذ المال على وسائل الإعلام لينحرف بها نحو خدمة الرأسمالية، وهو ما تتناوله هذه المقالة، ربطاً للظّاهرة مع ما يجري على مستوى منظومة الإعلام الفرنسية منذ بداية «طوفان الأقصى»، لنستدل منها أنّ الخط الافتتاحي والتّناول الإعلامي مُستقطبٌ وعنصريٌّ من منطلق الانحياز لقضيّة خلفيّتها الاتقاء بين الرأسمالية، وذلك الاستحواذ لخدمة مصالح طبقة بعينها، ليس في فرنسا فقط، بل في الغرب كلّه.

تتواصل سقطات الإعلام الفرنسي ويتواصل معها بروز التّوجّه الاستبدادي للنّظام السّياسي في فرنسا أو ما سمي في الدراسات الأكاديمية بالتّراجع الديمقراطي، وتتمثّل السّقطة، هذه المرّة، في كشف الصّحافة والإعلام البديل (قنوات مستقلّة تبثُّ محتوياتها على الفضاء العنكبوتي) عن مقاربات رجل الأعمال الفرنسي، بولوري، المستثمر في كبريات المؤسّسات الإعلامية الفرنسية (قناة إخبارية، دار نشر، وعدة مجلات وصحف)، إذ عمد إلى إجبار العاملين في مؤسّساته، خاصة الإعلاميين والصحافيين، على توقيع عقد يتضمّن بنداً يحمل عنوان «الصّمت الأبدي»، أي تعهّد بعدم الحديث عن أي ملابسات أو تصرفات أو عرض وتسريب معلومات عن كل ما يحدث في تلك المؤسسات الإعلامية التي يمتلكها رجل الأعمال، و كلّ تجاوز للبند يعرّض أصحابه للمتابعات القضائيّة ولغرامات مالية، كان لأحد الصحافيين الحظّ السيّئ للوقوع فيها، بعد ملاحقات أمام مفتشيّة العمل في العاصمة الفرنسية باريس.

لا تتناول هذه المقالة الانحياز الذي أبدته الصحافة والإعلام الفرنسيان في خضمّ أحداث «طوفان الأقصى»، وفتح تلك المنابر الإعلامية أمام أصوات عنصرية ومعادية للفلسطينيين والعرب والمسلمين لكيل التهم بالإرهاب والدّعوة علانية إلى التّنكيل بساكنة غزّة وقتل الأطفال والنساء، دونما رادع من أخلاقيات أو اعتبارات قانونية، بل تركّز هذه السطور على ظاهرة اختلاط المال بالسياسة، بل بالمشاريع الحضارية المنحرفة على غرار حالة رجل الأعمال بولوري، ناهب الخيرات الأفريقية، حيث يمتلك عشرات المصالح والمشاريع، وحيث ثبت لجوءه إلى الابتزاز ومقارباته بالتجاوزات، سواء للحصول على المشاريع أو لنشر الفساد، حتى تبقى مشاريعه قائمة في الدول الأفريقية التي ينشط فيها.

> نحن أمام ظاهرة تراجع للدّيمقراطية وتحوُّلٍ لحرية الإعلام قد يُشكّل توجهاً نحو تبنّي سياسات خطيرة جدّاً على الفضاء الجيوسياسي الفرنسي

> لا حديث في الإعلام الفرنسي إلا عن نظرية الاستبدال الكبير اليمينية والعنصرية، والإرهاب الفلسطيني والإسلاموي

تحدّث الصحافي الفرنسي، المذكور، ضحيّة بولوري، في ختام لقائه الإعلامي، عن آفاق الفرنسية إلى استبداد من خلال أفعاله التي يحاول فيها ابتزاز الطبقة السياسية الفرنسية بهدف التمكين لمشروعه الذي قال عنه إنه مشروع يميني، بل يميني متطرّف، إضافة إلى خلفيتين خفيّتين، هما الدّينية (الكاثوليكية) والحضارية (إبراز التّفوُّق العرقي للبيض أو إرادة أن تكون فرنسا فضاءً للفرنسيين من ذوي البشرة البيضاء، دون غيرهم من السكّان أو المواطنين الآخرين). يستمرُّ الصحافي في الحديث ليشير إلى الخطّ التحريري للإمبراطورية الإعلامية الأخطبوطية لرجل الأعمال بولوري الذي يرتكز على تحويل الأنظار إلى الأخطار التّي تتهدّد فرنسا من جرّاء وجود المهاجرين وتعدُّد الثقافات والأديان فيها، وتَصَدُّر منابر تلك الإمبراطورية سياسيين من اليمين أو اليمين المتطرف بل تحولت إلى ناطقة رسمية باسم اليمين المتطرّف، وخصوصاً بعض وجوهها البارزين على غرار مارين لوبان، وإيريك زيمور، وفيليب دوفيليي، وهم نخبة التوجّه اليميني الفرنسي المتطرّف، في العقد الأخير.

تتمثل الإشكالية في حديث جون باتيست ريفوار (صحافي قديم في قناة كانال بلوس، المملوكة لبولوري) في أن ما يقوم به بولوري يتماهى مع ما يقوم به الرئيس إيمانويل ماكرون، بل مع خطّ طبيعي يمتدُّ من رئاسة ساركوزي (2007 - 2012) مع عهدة كانت ضعيفة للرئيس اليساري فرانسوا هولاند (2012-2017)، وهي فترة أظهرت التّوجّه السياسي والحضاري للرأسمالية الفرنسية، خصوصاً مع اعتلاء الرّئيس ماكرون الحكم، فأصبحت ظاهرة اختلاط المال بالسياسة وتحوُّل السّياسة إلى بهرجة إعلامية على الطريقة الأميركية من مميزات الديمقراطية الفرنسية، ومعها برزت ظواهر تكميم الأفواه وانحراف الإعلام نحو اليمين بل اليمين المتطرّف وتمكين بعض رجال الأعمال من الاستحواذ على منابر كثيرة، يتشكّل من خلالها الرّأي العام الفرنسي، وصنع الإدراكات والمخيال الإعلامي، وعقلية المواطن الفرنسي والنخبة الفرنسية.

يكفي للاطلاع على انحرافات الإعلام والدّيمقراطية الفرنسية مشاهدة قنوات وقراءة المجلّات والصحف الصادرة هناك، حيث لا حديث إلا عن نظرية الاستبدال الكبير اليمينية والعنصرية، والإرهاب الفلسطيني والإسلاموي، والتّهديد القادم من الهجرة، وطبعاً، الإسلام وما يُشكّله من خطر على الانسجام الثّقافي والحضاري لفرنسا الكاثوليكية وقلعة المسيحية الحصينة. والدليل الآخر أن المؤسّسات السياسية الفرنسية، الجمعية الوطنية (الغرفة الثانية للبرلمان الفرنسي) والوزارات، لا تتوقّف عن الحديث وتكرار تلك الإشكالات، واعتبارها منظومة تهديد لفرنسا في توازٍ، رهيب وخطير، يكتنف تجاهل أو غضّ البصر عن الإشكاليات الحقيقية التي تتصدّر عمليات سبر الآراء بالنسبة للمواطنين الفرنسيين البسطاء الذين تتراوح همومهم بين القدرة الشّرائية، والبطالة، وأزمة السّكن وعدم القدرة على التّوفيق بين الانتماء السّيادي لفرنسا وتسامي قوانين الاتحاد الأوروبي عليها، دونما اعتبار للخصوصيّات الاقتصادية والسّياسية لبلدهم.

يتحدّث بعضهم في فرنسا عن حقيقة التراجع الفرنسي، على المستويات كافّة، خاصّة الاقتصادية منها، ويربطون بين ذلك وبين التوجّه الإعلامي والسياسي للتغطية بتلك التبريرات الأيديولوجية، وهو ما سمح بفتح الباب واسعاً، أمام أمثال بولوري للاستحواذ على منابر إعلامية تشكّل احتكاراً لوسائل صنع الرأي العام الفرنسي وتهديداً للتّعدّدية السّياسية ولحرّية التّعبير، وهما ركيزتان أساسيتان للدّيمقراطية وأيّ تخلٍّ عنهما أو إخلال للتوازن في استخدامهما هو تراجع عن المكاسب التي عملت فرنسا قروناً حتى تصل إليها، وهو تردٍّ/ ارتداد إلى الاستبداد على شاكلة ما شجّعته فرنسا في مستعمراتها الأفريقية حيث يرتع بولوري ورجال أعمال آخرون، وتغضّ المؤسّسات الرسمية الفرنسية الطرف عن تلك المقاربات الاستغلالية، وعن تجاوزات في حقّ الإنسان والطّبيعة، والتشجيع على الفساد والثراء غير القانونيين للكثير من النخب السياسية في القارّة السمراء.

تحدّث الصحافي الفرنسي المذكور، ضحيّة بولوري، في ختام لقائه الإعلامي، عن آفاق ما يجري في فرنسا، من تهديد للتعدّدية السياسية والإعلامية، وقال إن إغلاق الأبواب أمام حرّية التعبير وتعدّدية الآراء سيؤدّي، حتماً، إلى بقاء أصوات اليمين واليمين المتطرّف مستحوذة وحدها على المنابر الإعلامية، وقد يكون من تداعيات ذلك صعود ممثّل عن التيّار السياسي اليميني إلى سدّة الرئاسة، في رئاسيات 2027، وهو احتمال وارد مع غضّ النظر المؤسّساتي الفرنسي عن هذا التّحوّل الخطير سياسياً وإعلامياً واستمرار منع الأصوات الحرّة من الحديث أو الانتقاد لما يجري على الساحتين السياسية والإعلامية الفرنسيتين.

بالنّتيجة، لسنا أمام ظاهرة انحياز للكيان الصهيوني أو تبرير آلة القتل والإبادة الجماعية، سواء من الجهات الرّسمية الفرنسية (المؤسّسات السياسية) أو من منابرها الإعلامية، بل نحن أمام ظاهرة تراجع للدّيمقراطية وتحوُّل لحرية الإعلام قد يُشكّل توجهاً نحو تبنّ لسياسات خطيرة جدّاً على الفضاء الجيوسياسي الفرنسي وخصوصاً نحو الجنوب؛ نحو شمال القارّة الأفريقية حيث تبقى فرنسا مؤثّرة على الصعد كافة.

ختاماً، وفي معارضة لمضمون رواية الجزائري، بوعلام صنصال، المتماهي مع توجُّهات اليمين المتطرف الفرنسي، الذي تخيّل صعود رئيس من مهاجري الشمال الأفريقي، وتداعيات ذلك على فرنسا. لنتخيّل من خلال ما تقدّم، وعلى وقع التّوجُّه الإعلامي والسياسي في فرنسا صعود إمّا مارين لوبان أو إريك زيمور، إلى سُدّة الرئاسة في 2027. كيف سيكون الوضع وكيف نواجه التّحوُّل الجذري لسياسات فرنسا؟

من ناحية أخرى، فإنّ تنبُّؤ بورديو بالانحرافات المذكورة للإعلام الفرنسي لا يمكن وصفه بالظّاهرة العابرة، بل هي من ميكانيزمات تسيير الرأسمالية الغربية، خصوصاً أنّ نسبة كبيرة من الإعلام يستحوذ عليها رجال مال ورأسماليون، قد تؤدّي، في النّهاية، إلى انهيار خرافة حرّيّة التّعبير وإقرار سقوط الدّيمقراطية أو أحد أركانها الأساسيّة، في العصر الحديث.

(أستاذ جامعي وباحث من الجزائر)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads